البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي
لميزان المدفوعات العراقي
(الفصل الأول 2024)

المحتويات		الصفحة
قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات		أ- ب
المقدمة		ج

-1	الحساب الجاري	1
1-1	الميزان التجاري	1
2-1	ميزان الخدمات	4
3-1	حساب الدخل الأولي	8
4-1	حساب الدخل الثانوي	10
-2	الحساب الرأسمالي	10
-3	الحساب المالي	11
1-3	صافي الاستثمار المباشر	11
2-3	استثمار الحافظة	12
3-3	الاستثمارات الأخرى	13
4-3	الأصول الاحتياطية	14
-4	صافي السهو والخطأ	15

قائمة الاشكال		الصفحة
1	المساهمة النسبية لهيكل الصادرات السلعية للفصل الرابع2023 والفصل الأول من عام 2024	2
2	المساهمة النسبية لهيكل الاستيرادات السلعية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	3
3	المساهمة النسبية للصادرات الخدمية للفصل الرابع 2023 ووالفصل الأول من عام 2024	4
4	المساهمة النسبية للخدمات المكونة لعجز ميزان الخدمات للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	5

5	المساهمة النسبية للصادرات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	6
6	المساهمة النسبية للاستيرادات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024	8
7	مقارنة بين مكونات حساب الدخل والفصل الأولي للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	9
8	حجم العجز في الحساب الرأسمالي	10
9	مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	11
10	مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	11
11	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	12
12	تطورات جانبي الموجودات والمطلوبات في استثمار الحافظة للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	13
13	تطور مكونات صافي الاستثمار الآخر للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024	14
14	مكونات الأصول الاحتياطية للحساب المالي	15
16	شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير إختلال ميزان المدفوعات	17

قائمة الجداول		الصفحة
1	**المساهمة النسبية والمطلقة لصادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024**	6
2	**المساهمة النسبية والمطلقة لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024**	7
3	الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات	16

قائمة المفاهيم الرئيسة لميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري: يسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. **الميزان التجاري:** يسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
2. **ميزان الخدمات :** يسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقًا لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
3. **حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. **حساب توليد الدخل** (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلًا عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب.**حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يسجل فيه الدخل الأولي الذي يعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. **حساب الدخل الثانوي:**يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلًا نقديًا أو عينيًا، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. **التحويلات الخاصة** : وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب.**التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

ثانيًا : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كلٍ من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثًا: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويعرف صافي الإقراض على إنه تقديم الاقتصاد أموالًا إلى العالم الخارجي أي إرتفاع الاصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الاصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. **صافي الاستثمار المباشر:** يُعَدُ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. **استثمار الحافظة:** يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلًا عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

3. **الاستثمارات الأخرى:** تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

4. **الأصول الاحتياطية:** يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولًا بالعملة الأجنبية وأصولًا موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. **حقوق السحب الخاصة:** تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملًا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

ب. **الذهب النقدي:** هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية[1].

ت. **وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

ث. **الموجودات الأجنبية:** وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزانة الامريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

---

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

المقدمة:

إنطلاقًا من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تضمن التقرير قسمين أساسيين، يعرض القسم الأول أداء المكونات الرئيسية للحساب الجاري، فيما يستعرض القسم الثاني أهم التطورات الحاصلة في الحسابين الرأسمالي والمالي والأسباب الرئيسة لعدم التوازن بين جانب عمليات (فوق الخط) المتمثلة في الحسابين الجاري والرأسمالي وجانب (عمليات تحت الخط) المتمثلة في الحساب المالي ليتم تضمين هذا الفرق في فقرة صافي السهو والخطأ التي تحدد اشارتها حجم الخلل في الجوانب الدائنة والمدينة من تلك العمليات.

اسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الأول من عام 2024 عن عجز كلي في ميزان المدفوعات ليبلغ (-8845.0) مليون دولار مقابل فائض كلي بلغ نحو (10503) مليون دولار للفصل الرابع من عام 2023، حيث سجل الحساب الجاري عجزًا قيمته (467.2) مليون دولار مقابل فائض قيمته (3394.5) مليون دولار نتيجةً لتراجع الميزان التجاري بنسبة (36.6%) ليبلغ (4843.1) مليون دولار مقابل (7633.0) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، فضلًا عن إرتفاع عجز الميزان الخدمي بنسبة (28.1%) ليسجل (5679.8) مليون دولار مقابل (4435.2) مليون دولار للفصل الرابع/2023 والذي يعزى بالدرجة الأساس الى ارتفاع استيرادات خدمات السفر والنقل والتأمين، كما حقق حساب الدخل الثانوي تراجعًا بلغت نسبته (117.1%) عن الفصل السابق بسبب تراجع التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة، فيما حقق حساب الدخل الأولي نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (233.8%) بسبب تحقيق دخل الاستثمار فائضًا بلغت نسبته (273.4%) عن الفصل السابق.

من جهة أخرى فقد أسفرت المعاملات الرأسمالية للفصل الأول/2024 عن صافي تدفق بلغ (-10.9) مليون دولار وبنسبة تراجع (44.7%) عن الفصل السابق، كما حقق الحساب المالي تراجعًا بلغت نسبته (122%)عن الفصل الرابع/2023 ليبلغ (-1673.5) مليون دولار مقابل فائض بلغ (7599.4) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق صافي الجانب الدائن تراجعًا بلغت نسبته (176.1-%) عن الفصل السابق، فيما حقق الجانب المدين تراجعًا ضئيلًا بلغت نسبته (12.2%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كلٍ من (الحسابين الجاري والرأسمالي) وبين (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشأ من الناحية العملية نتيجةً لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات ويسمى هذا الاختلال (صافي فقرة السهو والخطأ) التي تظهر في الميزان الفصلي نتيجة عدم تسجيل قيم القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي بصورة دقيقة، والتي تشمل في جزء كبير منها عدم دقة بيانات جانب الاستيرادات السلعية والخدمية مما يتطلب إجراء مراجعات دورية وبصورة مستمرة وذلك لأهمية تلك البيانات في تقليل هذه الفقرة.

1- الحساب الجاري:

هناك شقين مهمين لابد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشـق الأول: يشـهد الحسـاب الجاري عجزًا حين يتجاوز اسـتهلاك الدولة إنتاجها، وفقًا للعلاقة المهمة بين الحسـاب الجاري للدولة وبين حسـابيها الرأسـمالي والمالي، حيث يتضـمن الحسـاب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغيّر في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضـــحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزًا في حسـابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مسـاوية في الحسـاب المالي"، ويعد عجز الحسـاب الجاري مسـتدامًا ما دام هناك مقرضـون دوليون لديهم اسـتعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالبًا ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من إضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموهما صورة إجمالية لأتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشـق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحســاب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإدخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنَّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

سجل الحساب الجاري للفصل الأول 2024 تراجعًا بلغت نسبته (113.8%) عن الفصل الرابع من العام السـابق، مسـجلًا عجزًا بلغت قيمته (467.2) مليون دولار مقابل فائِض قيمته (3394.5) مليون دولار للفصل الرابع من عام 2023، ويُعزى هذا العجز إلى التراجع الحاصل في فقرات الحساب الجاري:

1-1 الميزان التجاري: سـجل الميزان التجاري للفصـل الأول2024 تراجعًا بلغت نسـبته (36.6%) ليبلغ (4843.1) مليون دولار مقابل (7633.0) مليون دولار للفصـل الرابع من العام السـابق، ويُعزى هذا التراجع إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجَّلت الصادرات السلعية للفصل الأول2024 تراجعًا بلغت نسبته (15.7%) لتبلغ (23474.8) مليون دولار مقابل (27847.7) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق ، وذلك بسبب التطورات الحاصلة في مكونات تلك الصادرات، وكما يأتي:

- **صادرات النفط الخام:** شكلت أقيام هذه الصادرات نسبة (96.7%) من اجمالي الصادرات السلعية للفصل الأول من عام 2024 مُسجّلة تراجعًا بلغت نسبته (14.6%) عن الفصل الرابع من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الإنخفاض الحاصل في أسعار النفط العالمية التي سجلت تراجعًا بلغت نسبته (10.7%) لتبلغ (77.7) دولار للبرميل مقابل (87) دولار للبرميل للفصل الرابع2023، فضلًا عن تسجيل الكميات المصدرة ولذات المدة انخفاضًا بنسبة (4.4%) نتيجة إلتزام العراق بالتخفيض الطوعي الذي فرضته منظمة Opec + على الدول الأعضاء والتي بلغت حصة العراق فيه للربع الأول من عام 2024 (220) ألف برميل يوميًا.
- **شكلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** للفصل الأول2024 مساهمة نسبية بلغت (2.7%) من إجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (3.6%) للفصل الرابع من العام السابق مسجلة انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (37.7%).
- **شكلت صادرات العراق السلعية الأخرى** نسبة ضئيلة بلغت (0.6%) من اجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (0.9%) تركز الجزء الأكبر منها في (التجهيزات الصناعية وبعض الأغذية والمشروبات الأولية المعدة للأستهلاك العائلي).

الشكل (1)
المساهمة النسبية لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

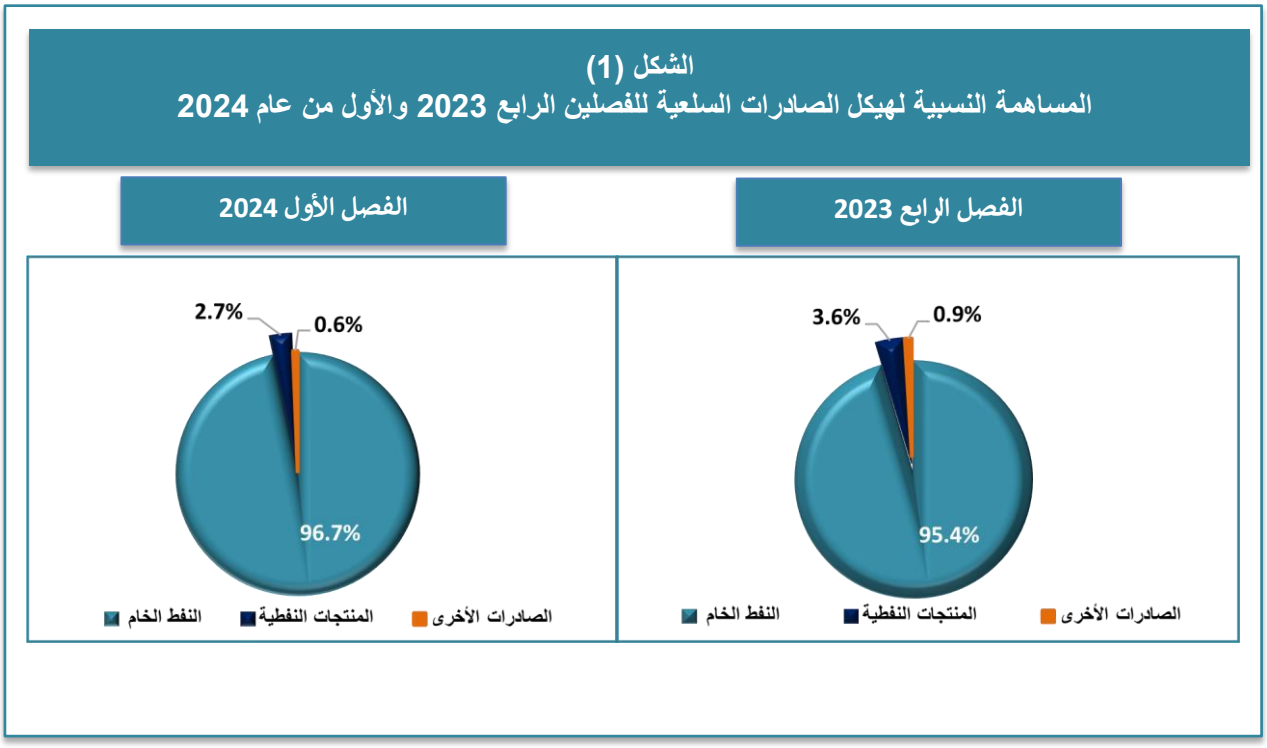

2-1-1 الاستيرادات السلعية: سجلت الاستيرادات السلعية للفصل الأول من عام 2024 إنخفاضًا بلغت نسبته (7.8%) عن الفصل السابق لتبلغ (18631.7) مليون دولار مقابل (20214.7) مليون دولار للفصل الرابع2023، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الأول 2024 وكما يأتي :

- **شكلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الأول 2024 مساهمة نسبية بلغت (2.4%) مقابل مساهمتها البالغة (10.3%) للفصل الرابع2023 تركز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من الأدوية، وقد سجلت الاستيرادات الحكومية للفصل الأول2024 تراجعًا بلغت نسبته (78.6%) عن الفصل السابق.
- **الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** والتي سجلت في الفصل الأول2024 نسبة مساهمة (4.2%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (7.7%) للفصل الرابع 2023، وقد تضمنت كل من استيرادات قطاع الكهرباء واستيرادات شركة الموانئ البحرية فضلًا عن الاستيرادات التي تخص الأجهزة الأمنية.
- **شكلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** للفصل الأول2024 مساهمة نسبية بلغت (7.4%) من اجمالي الاستيرادات ، مقابل مساهمتها البالغة (7.9%) للفصل السابق.
- **أما الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** فقد شكلت للفصل الأول2024 مساهمة ضئيلة بلغت (0.1%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (0.2%) للفصل السابق نتيجة لانخفاض تكاليف طبع العملة.
- **شكلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية** للفصل الأول 2024 نسبة مساهمة بلغت (21.5%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (18.5%) للفصل الرابع من العام السابق ليسجل هذا النوع من الاستيرادات نموًا بلغت نسبته (7.1%).
- **شكلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية** للفصل الأول2024 نسبة (64.4%) من اجمالي الاستيرادات، مقابل مساهمتها البالغة (55.4%) للفصل الرابع من العام السابق.

الشكل (2)
المساهمة النسبية لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

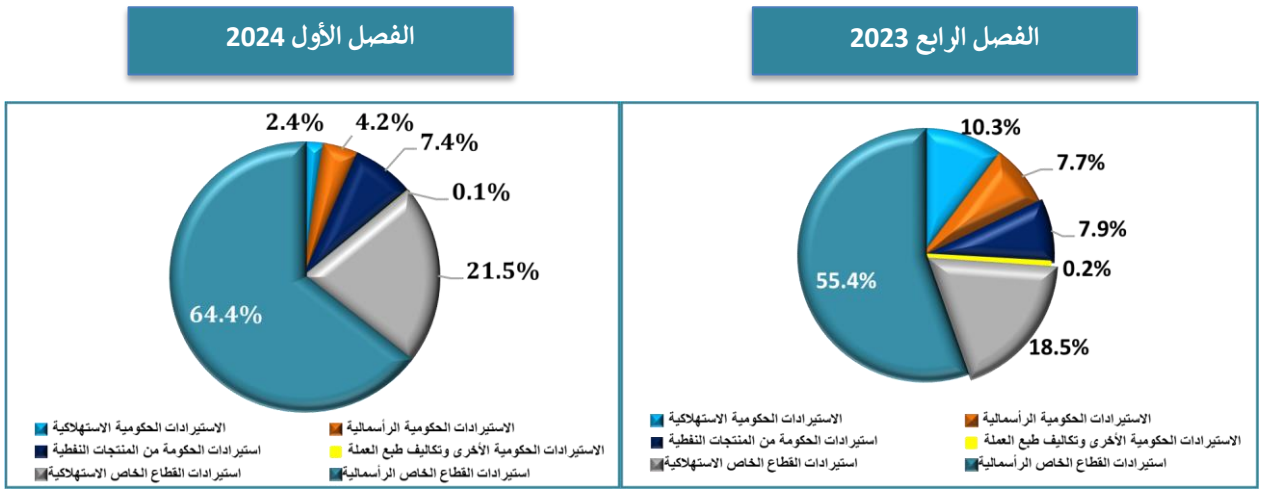

2-1 ميزان الخدمات: سجل ميزان الخدمات للفصل الأول من عام 2024 عجزًا بلغت قيمته (5679.8) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (4435.2) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة نمو بلغت (28.1%)، وفيما يأتي توضيح مفصل لميزان الخدمات:

1-2-1 صادرات الخدمات: بلغت صادرات الخدمات للفصل الأول من عام 2024 ماقيمته (2190.6) مليون دولار مقابل (2126.1) مليون دولار للفصل السابق مسجلة نموًا بلغت نسبته (3%) ، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى تحقيق خدمات السفر نموًا بنسبة (37.1%) عن الفصل السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (71.8%) من اجمالي صادرات الخدمات، كما سجلت خدمات الإنشاءات نموًا بلغت نسبته (15.8%) وبنسبة مساهمة بلغت (9.1%) من اجمالي صادرات الخدمات فيما حققت خدمات الأعمال الأخرى تراجعًا بلغت نسبته (33.1%) وبنسبة مساهمة (12.9%) من إجمالي صادرات الخدمات، وتحقيق خدمات النقل تراجعًا نسبته (81.5%) وبمساهمة بلغت (2.4%).

الشكل (3)
المساهمة النسبية للصادرات الخدمية للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

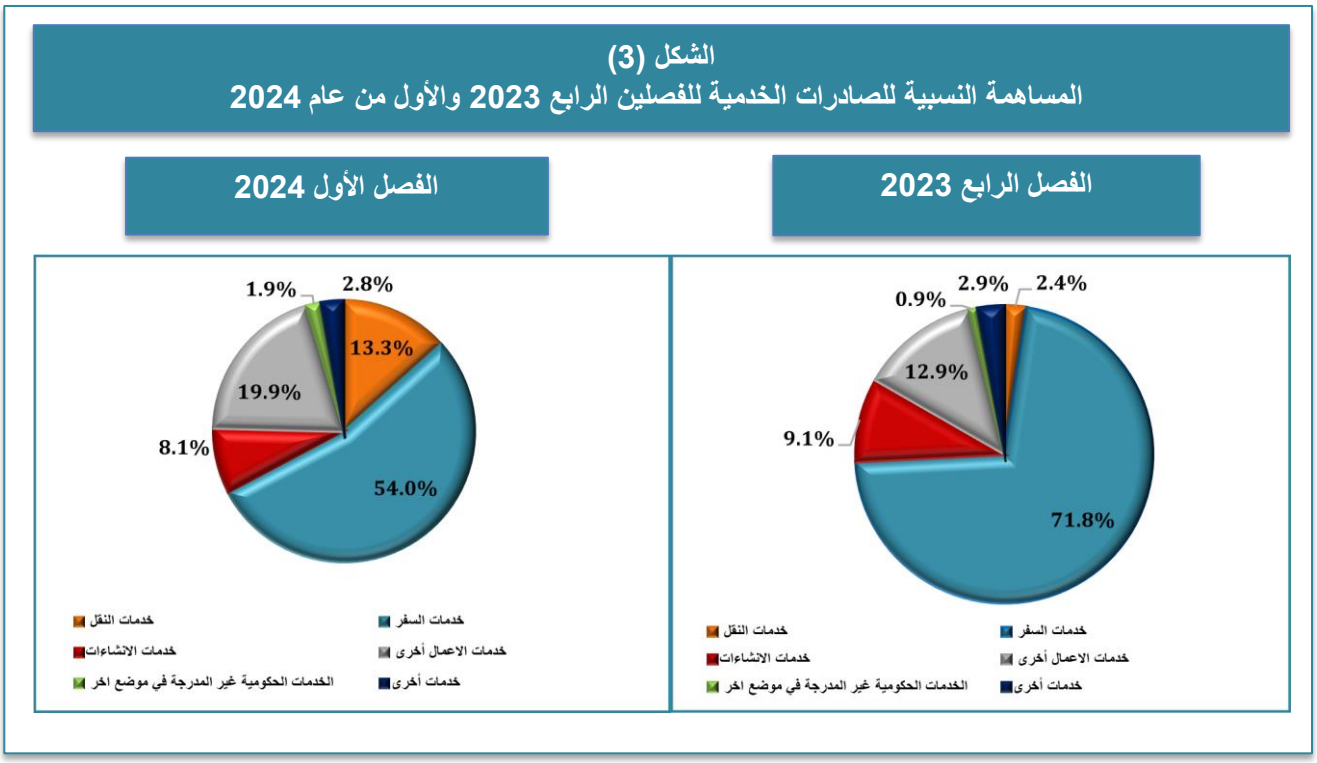

2-2-1 استيرادات الخدمات: سجل جانب الاستيرادات الخدمية للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (20%) لتبلغ (7870.4) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (6561.3) مليون دولار للفصل السابق، أما عن أهم مكونات الاستيرادات الخدمية للفصل الأول2024 فقد أحتلت خدمات السفر المرتبة الأولى وبمساهمة بلغت (36.8%)، واحتلت خدمات النقل المرتبة الثانية وبمساهمة بلغت (31.9%)، كما احتلت خدمات التأمين المرتبة الثالثة وبمساهمة بلغت (11.2%)، وبلغت المساهمة النسبية للخدمات المالية (7.2%) وسجلت كل من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الاعمال الاخرى مساهمات نسبية بلغت (4%) و (5.6%) على التوالي، فيما لم تسجل باقي الخدمات سوى (3.3%) من اجمالي الاستيرادات الخدمية.

الشكل (4)

المساهمة النسبية للخدمات المكونة لعجز ميزان الخدمات للفصلين الرابع 2023 والأول من عام 2024

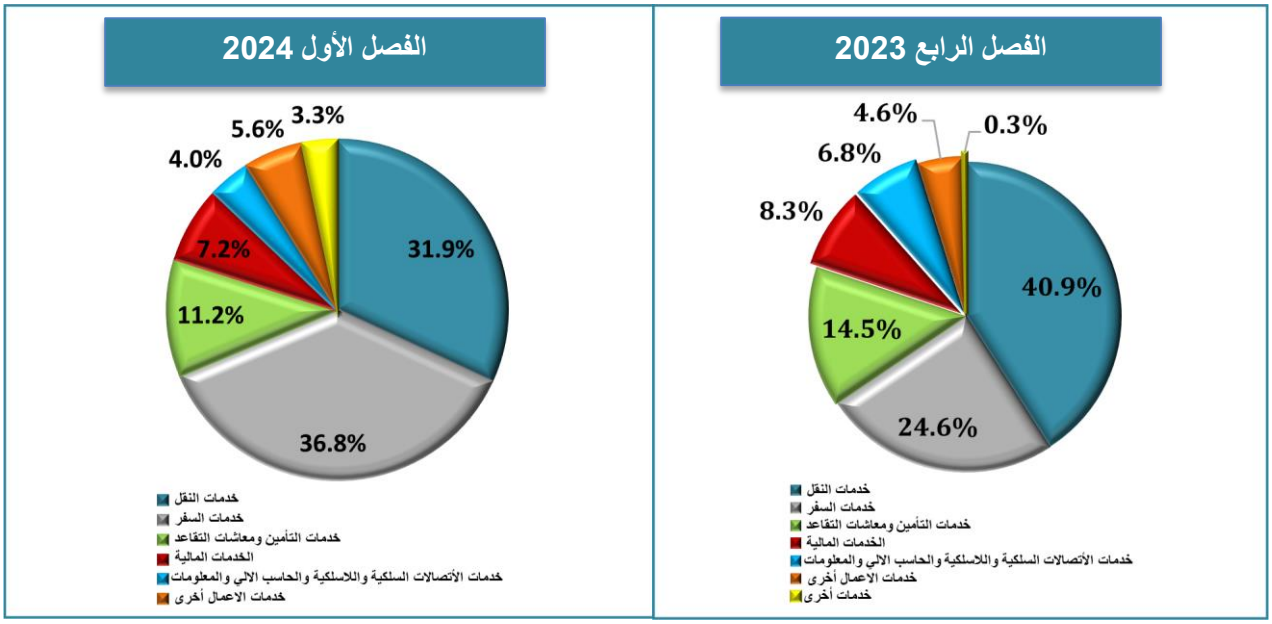

3-2-1 ميزان السلع والخدمات :

سجل ميزان السلع والخدمات للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (126.2%) ليسجل عجزًا قيمته (836.7) مليون دولار مقابل فائض بلغت قيمته (3197.8) مليون دولار للفصل السابق من ذات العام، ويعزى هذا العجز إلى تحقيق صافي صادرات السلع والخدمات انخفاضًا بلغت قيمته (4308.4) مليون دولار عن الفصل السابق، كماحققت استيرادات السلع والخدمات انخفاضًا بلغت قيمته (273.9) مليون دولار عن الفصل الرابع2023، وفيما يلي تحليل لتطورات صادرات واستيرادات السلع والخدمات:

1-3-2-1 صادرات السلع والخدمات :

- سجل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول 2024 تراجعًا بلغت نسبته (14.4%) عن الفصل السابق، وبقيمة بلغت (25665.4) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (29973.8) مليون دولار للفصل السابق ، حيث شكلت صادرات العراق السلعية نسبة (91.5%) من اجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية، فيما شكلت الصادرات من الخدمات نسبة (8.5%) من اجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الأول2024 نسبة (90.9%) من اجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (92%) للفصل السابق من ذات العام ، فيما بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الاخرى نسبة (8.5%) و (0.6%) مقابل نسبتها البالغة (7.1%) و (0.9%) للفصل الرابع2023.

الشكل (5)
المساهمة النسبية للصادرات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والأول من عام 2024

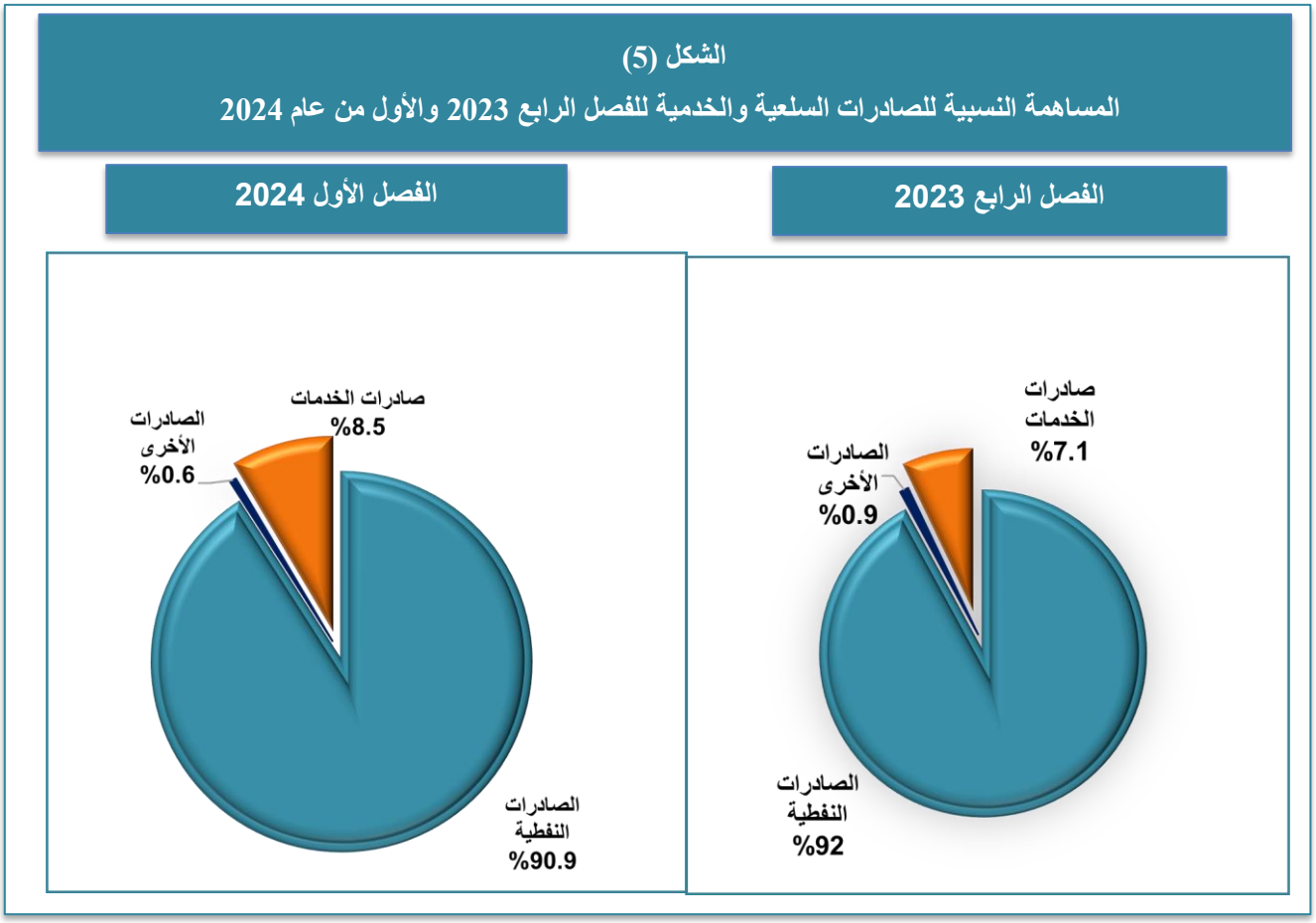

يعزى التراجع الحاصل في المساهمة النسبية لصادرات العراق النفطية في اجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى تراجع قيم الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام وبنسبة بلغت (12%) محققًا مساهمة مطلقة بلغت (14.2-%) من تراجع صادرات السلع والخدمات، كما حققت الصادرات الاخرى تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (44.9%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة نسبتها (0.4-%) من تراجع اجمالي الصادرات السلعية والخدمية فيما حققت الصادرات الخدمية للفصل الأول2024 نموًا بنسبة (3%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة (0.2%) من اجمالي تراجع الصادرات السلعية والخدمية البالغة نسبته (14.4%).

جدول (1)
المساهمة النسبية والمطلقة لصادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع2023 والأول من عام 2024

التفاصيل	الفصل الرابع 2023	الفصل الأول 2024	المساهمة النسبية للفصل الرابع % 2023	المساهمة النسبية للفصل الاول %2024	النمو%	المساهمة المطلقة بالنمو%
صادرات النفطية	27586.7	23331.1	92.0%	90.90%	-15.4%	-14.2%
الصادرات الاخرى	261	143.7	0.9%	0.6%	-44.9%	-0.4%
صادرات الخدمات	2126.1	2190.6	7.1%	8.5%	3.0%	0.2%
اجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	29973.8	25665.4	100.0%	100.0%	-14.4%	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

2-3-2-1 استيرادات السلع والخدمات :

- **سجل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية** للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (1%) عن الفصل السابق، وبقيمة بلغت (26502.1) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26776.0) مليون دولار للفصل الرابع من العام السابق، حيث شكلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية نسبة (5.2%) من اجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (6%) للفصل السابق، فيما شكلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) والاستيرادات الخدمية (65.1%) و (29.7%) من اجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية مقابل نسبتها البالغة (69.5%) و (24.5%) للفصل السابق.

- **سجلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية)** تراجعًا بلغت نسبته (7.4%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (5.1-%) من التراجع الحاصل في الاستيرادات السلعية والخدمية البالغة نسبته (1%)، اما استيرادات المنتجات النفطية فقد تراجعت بنسبة (13.3%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (0.8-%)، فيما حققت استيرادات الخدمات ارتفاعًا بلغت نسبته (20%) وبمساهمة مطلقة نسبتها (4.9%) من التغير في اجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية.

جدول (2)
المساهمة النسبية والمطلقة لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2023 والفصل الأول من عام 2024

التفاصيل	الفصل الرابع 2023	الفصل الأول 2024	المساهمة النسبية للفصل الرابع % 2023	المساهمة النسبية للفصل الأول %2023	النمو %	المساهمة المطلقة بالنمو%
الاستيرادات السلعية	18616.5	17246.6	69.5%	65.1%	-7.4%	-5.1%
استيرادات المنتجات النفطية	1598.2	1385.1	6.0%	5.2%	-13.3%	-0.8%
استيرادات الخدمات	6561.3	7870.4	24.5%	29.7%	20.0%	4.9%
استيرادات السلع والخدمات	26776	26502.1	100.0%	100.0%	-1.0%	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شكل (6)
المساهمة النسبية للاستيرادات السلعية والخدمية للفصل الرابع 2023 والفصل الاول من عام 2024

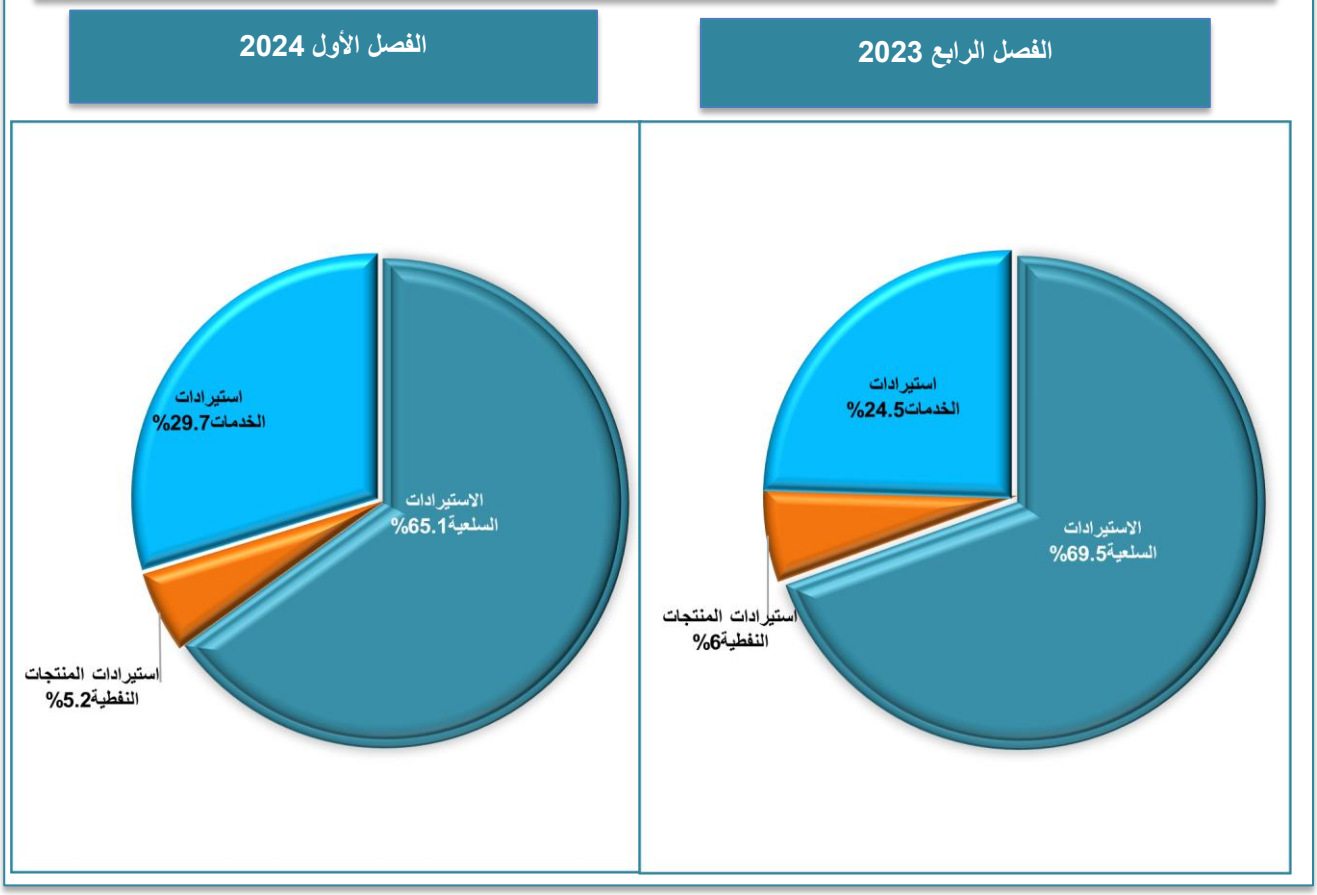

حساب الدخل الأولي:

سجل هذا الحساب للفصل الأول من عام 2024 نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (233.8%) عن الفصل السابق ليبلغ (383.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (114.9) مليون دولار للفصل الرابع2023، وذلك نسبة للتطورات الحاصلة في فروع هذا الحساب، وكما يأتي:

- **سجل صافي تدفقات تعويضات العاملين** للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (29.4%) لتبلغ (9.6) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (13.6) مليون دولار للفصل السابق.
- **سجل صافي حساب دخل الاستثمار** للفصل الأول 2024 نموًا بنسبة (273.4%) ليبلغ (377.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (101.0) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-3-1 الاستثمار المباشر: سجل صافي دخل الاستثمار المباشر للفصل الأول 2024 تحسنًا بلغت نسبته (64.7%) بسبب تراجع مدفوعاته إلى الخارج وبنسبة (64.5%) نتيجة إنخفاض تحويلات ارباح الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق إلى الخارج، فضلًا عن زيادة تدفقات دخل الاستثمار إلى الداخل بنسبة (25.8%).

2-3-1 استثمار الحافظة: سجل صافي استثمارات الحافظة (التي تمثل فوائد أذونات الخزائن الاجنبية) للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بنسبة (175.9%) مسجلًا عجزًا قيمته (17.3) مليون دولار مقابل فائض قيمته (22.8) مليون دولار للفصل السابق ، نتيجة زيادة مدفوعات فوائد سندات الديون الخارجية للحكومة.

3-3-1 الاستثمارات الأخرى: سجلت الاستثمارات الاخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية والفوائد) انخفاضًا في تدفقاتها إلى الداخل وبنسبة (14050%) لتسجل في الفصل الأول2024 عجزًا قيمته (83.7) مليون دولار مقابل فائض قيمته (0.6) مليون دولار للفصل الرابع2023، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في جانب المقبوضات وبنسبة بلغت (67.8%) نتيجة انخفاض الفوائد المتحققة عن الاستثمار الليلي للحكومة والبنوك التجارية ، وتسجيل جانب المدفوعات (المدين) ارتفاعًا بلغت نسبته (6.9%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعات فوائد القروض الدولية.

4-3-1 الأصول الاحتياطية: سجل صافي التدفقات المتولدة من فوائد أصول البنك المركزي الاحتياطية في الخارج تراجعًا بلغت نسبته (29.2%) لتبلغ (898) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (1268) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى هذا الإنخفاض في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى انخفاض فوائد الودائع بالعملات الاجنبية أذونات الخزائن الاجنبية، فضلًا عن انخفاض فوائد الاستثمار في البنوك الأوروبية.

5-3-1 الدخل الأولي الأخر: سجل هذا الحساب صافي تدفقًا إلى الخارج بلغت قيمته (3.2) مليون دولار للفصل الأول2024 مقابل تدفق إلى الداخل قيمته (0.3) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مدفوعات القطاع الخاص الريعية إلى الخارج.

الشكل (7)
مقارنة بين مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الرابع 2023 والأول 2024

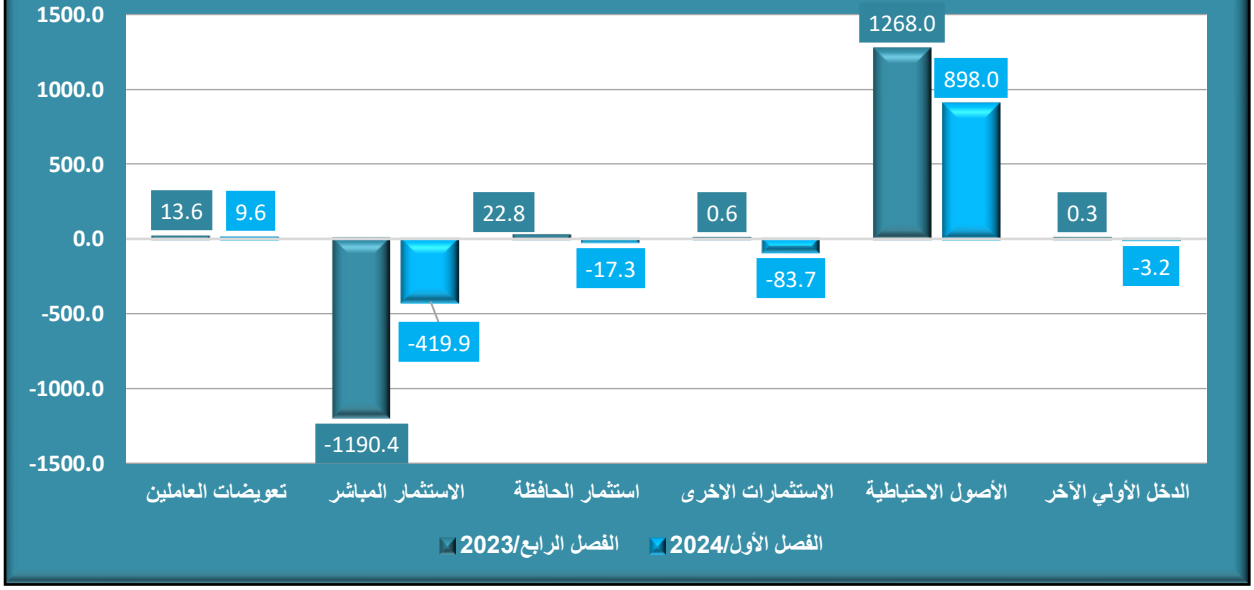

3-1 حساب الدخل الثانوي:

بلغ صـافي تدفقات حسـاب الدخل الثانوي إلى الخارج (14) مليون دولار للفصـل الأول من عام 2024 مقابل (81.8) مليون دولار مسجلًا تراجعًا بلغت نسبته (117.1%) عن الفصل السابق ، ويعزى ذلك إلى:

- **صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة)** والتي سجلت للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (19.9%) عن الفصل السابق بعد تحقيق الضرائب على الدخل إلى تدفقات إلى الداخل قيمتها (6.5) مليون دولار، وارتفاع صافي التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي إلى الداخل بنسبة (4.8%)، فيما سجل صافي التحويلات الجارية للحكومة العامة ارتفاعًا في تدفقاتها إلى الخارج نسبته (5.7%).
- **سجلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والاسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح** للفصل الأول 2024 تراجعًا بلغت نسبته (1982.1%) عن الفصل الرابع من عام 2023، ويعزى هذا التراجع إلى تسجيل جانب التحويلات الشخصية التي تتضمن كل من (تحويلات العاملين والتقاعد والمساعدات) زيادة في صافي تدفقاتها إلى الخارج، حيث أنخفض صافي تحويلات العاملين والمساعدات والمعاشات التقاعدية المحولة عن الفصل الرابع من العام السابق.

2- الحساب الرأسمالي:

سـجل صـافي الحسـاب الرأسـمالي للفصـل الأول من عام 2024 عجزًا قدره (10.9) مليون دولار، مقارنة بالفصـل الرابع من عام 2023 الذي سـجل عجزًا بلغت قيمته (19.7) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض التحويلات الرأسمالية إلى الخارج بنسبة (41.6%).

الشكل (8)
حجم العجز في الحساب الرأسمالي (مليون دولار)

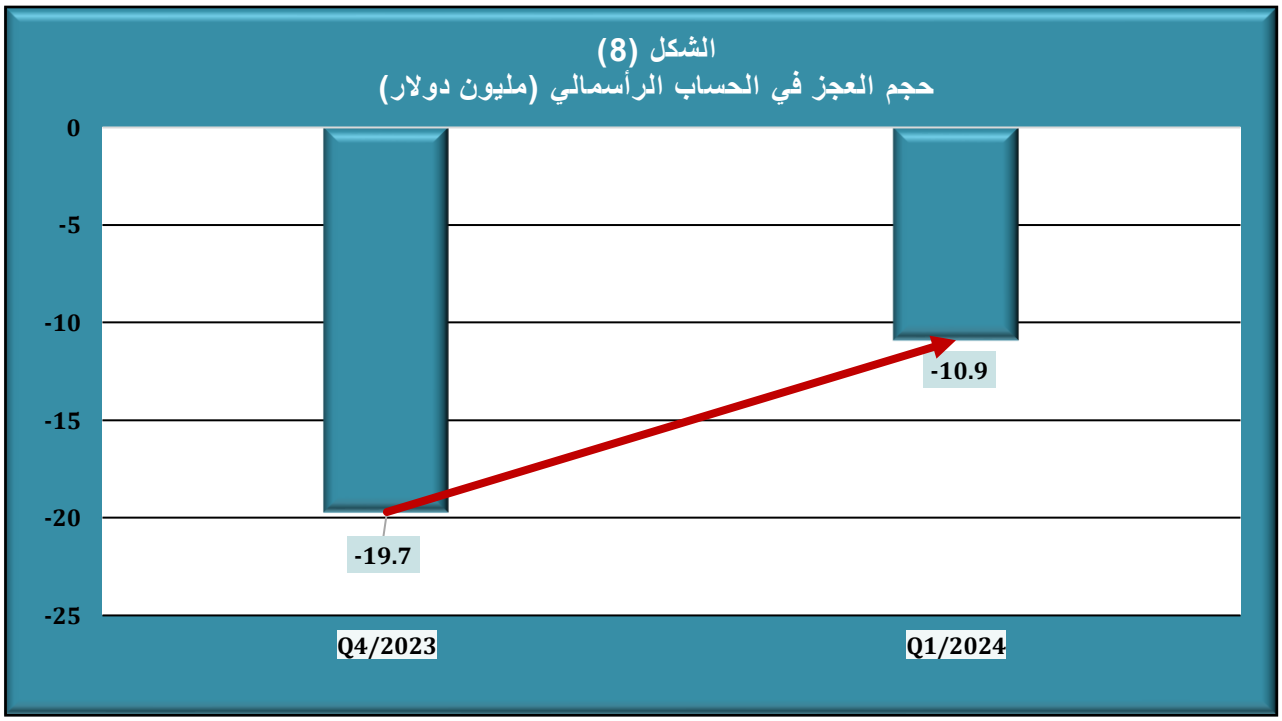

3- الحساب المالي: بلغ صافي رصيد الحساب المالي للفصل الأول2024 (1673.5-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (7599.4) مليون دولار للفصل السابق، أي بنسبة تراجع بلغت (122%)،وكما في الشكل (9).

الشكل (9)مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصلين الرابع/2023 والأول/2024

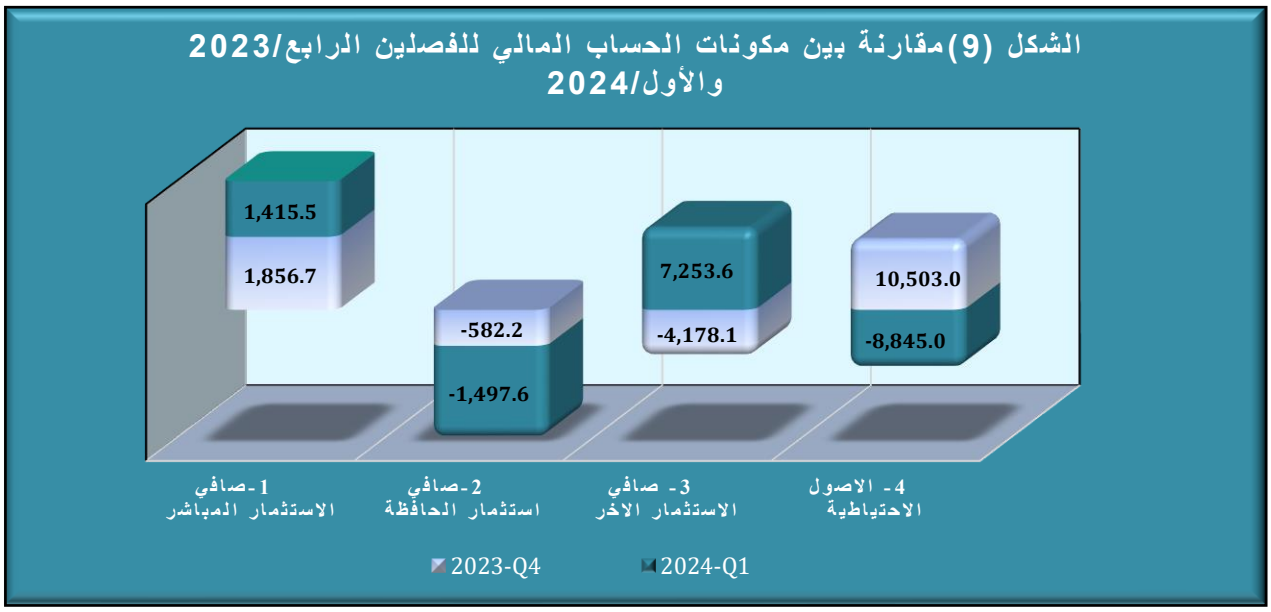

يُعزى عجز الحساب المالي للفصل الاول2024 إلى التطورات الحاصلة في مكوناته، وكما يأتي:

1-3 صافي الاستثمار المباشر: بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الأول من عام 2024 ما قيمته (1415.5) مليون دولار مقابل (1856.7) للفصل السابق وبتراجع بلغت نسبته (23.8%) ، حيث أنخفضت الكلف البترولية المدفوعة إلى الشركات النفطية الأجنبية والتي تعد خصوم مالية على العراق بنسبة (12.9%) نتيجة إنخفاض الاستثمار النفطي في الداخل وبنسبة (29.1%)، فيما حقق صافي الاستثمار غير النفطي (الخارج- الداخل) ارتفاعًا بلغت نسبته (20.3%).

الشكل (10)
مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر للفصل الرابع/2023 والأول/2024 (مليون دولار)

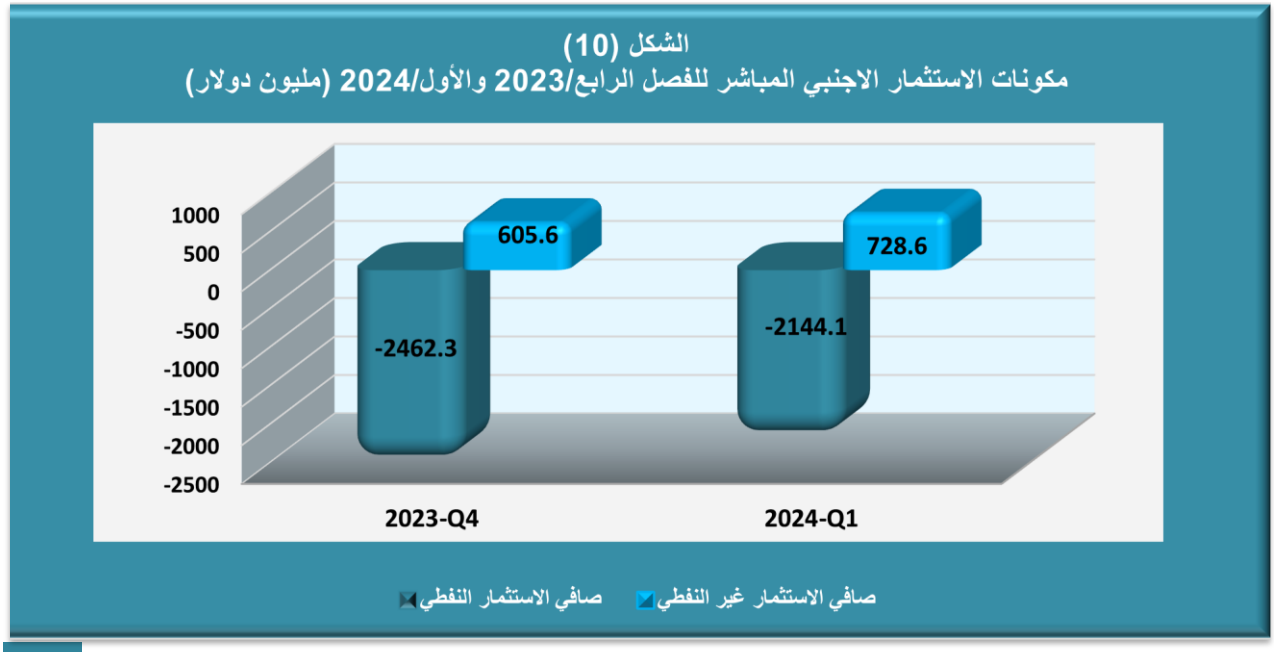

وتشـير بيانات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر إلى ان المسـاهمة النسـبية للتدفقات الخارجة من العراق ازدادت من (4.2%) للفصل الرابع2023 إلى (10.9%) للفصل الأول من عام 2024 وذلك نتيجة لزيادة صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج وانخفاض تدفقات الاستثمار النفطي إلى الداخل، وكما في الشكل (11).

الشكل (11)
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصل الرابع 2023 والفصل الأول 2024

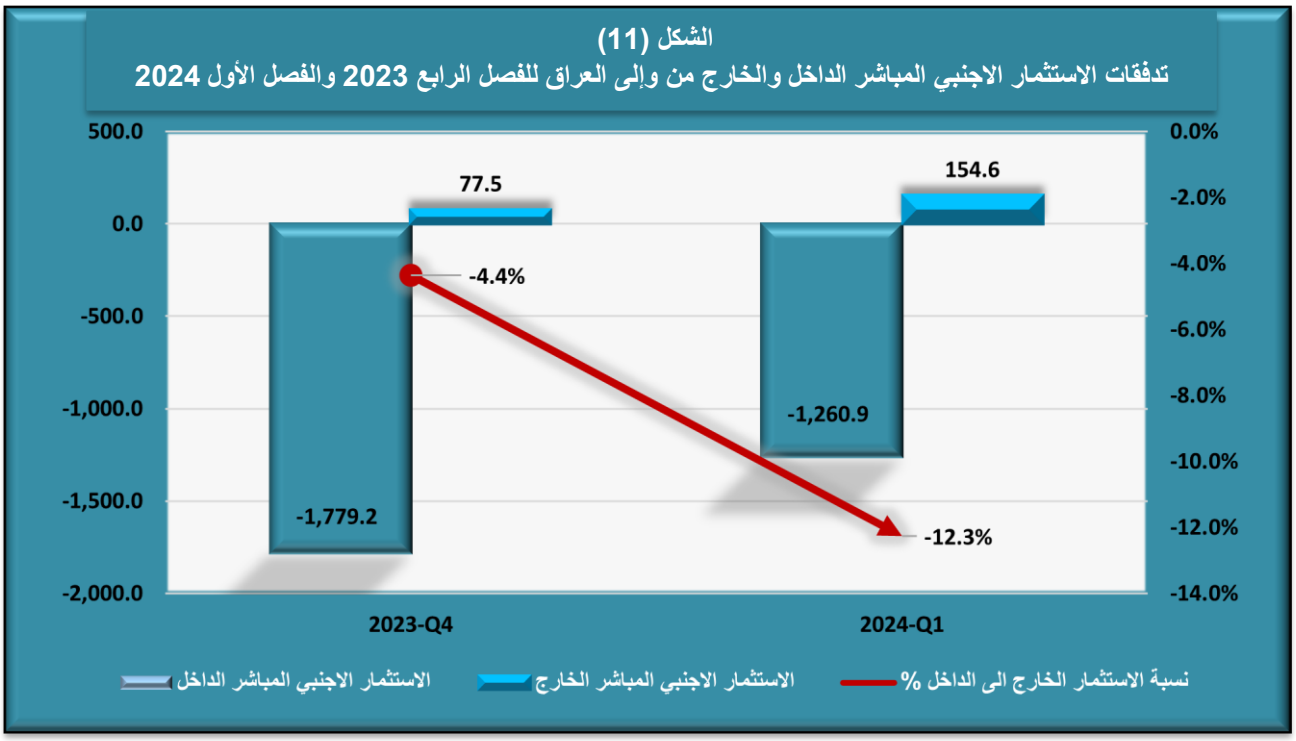

ان الأثر الأولي للتدفقات الداخلة يشـير إلى وجود أثر إيجابي ابتدائي، وإذا ماتم التعمق في مكونات الحسـاب المالي التي تظهر بالإضـافة إلى الاسـتثمار الاجنبي المباشـر وهي كل من اسـتثمار الحافظة والاسـتثمارات الأخرى والأصـول الاحتياطية، يمكن ملاحظة ان انخفاض الفائض المتحقق في صـافي الاسـتثمار المباشـر للفصل الرابع وبنسبة بلغت (23.8%) عن الفصل الرابع من ذات العام أسهم في عجز صافي الحساب المالي وبذات النسبة.

2-3 استثمار الحافظة : سجلت تدفقات استثمار الحافظة للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (157%) مسـجلة عجزًا بلغت قيمته (1497.6-) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (582.2-) مليون دولار للفصل الرابع2023، إذ سجل جانب الموجودات في الخارج تراجعًا بلغت نسبته (187%)، متمثلًا بصافي استثمارات الحكومة العامة المستثمرة والمسددة، في حين سجل صافي استثمارات القطاعات الاخرى في الخارج صفر بعد ان بلغت تلك الاستثمارات (1) مليون دولار في الفصل الرابع2023. اما جانب المطلوبات فقد سجل الفصل الاول من عام 2024 تدفقات سالبة بلغت قيمتها (173.7) مليون دولار، حيث بلغت تسديدات الحكومة العامة إلى صندوق النقد الدولي (174.0) مليون دولار والتي تمثل تسديدات الدين التجاري المعالج فيما لم تسجل في الفصل الرابع أي تسديدات ، فيما بلغت استثمارات القطاع الخاص للفصل الأول2024 نسبة ضئيلة جدًا بلغت (0.3) مليون دولار من جانب المطلوبات متمثلة بإستثمارات سوق العراق للأوراق المالية.

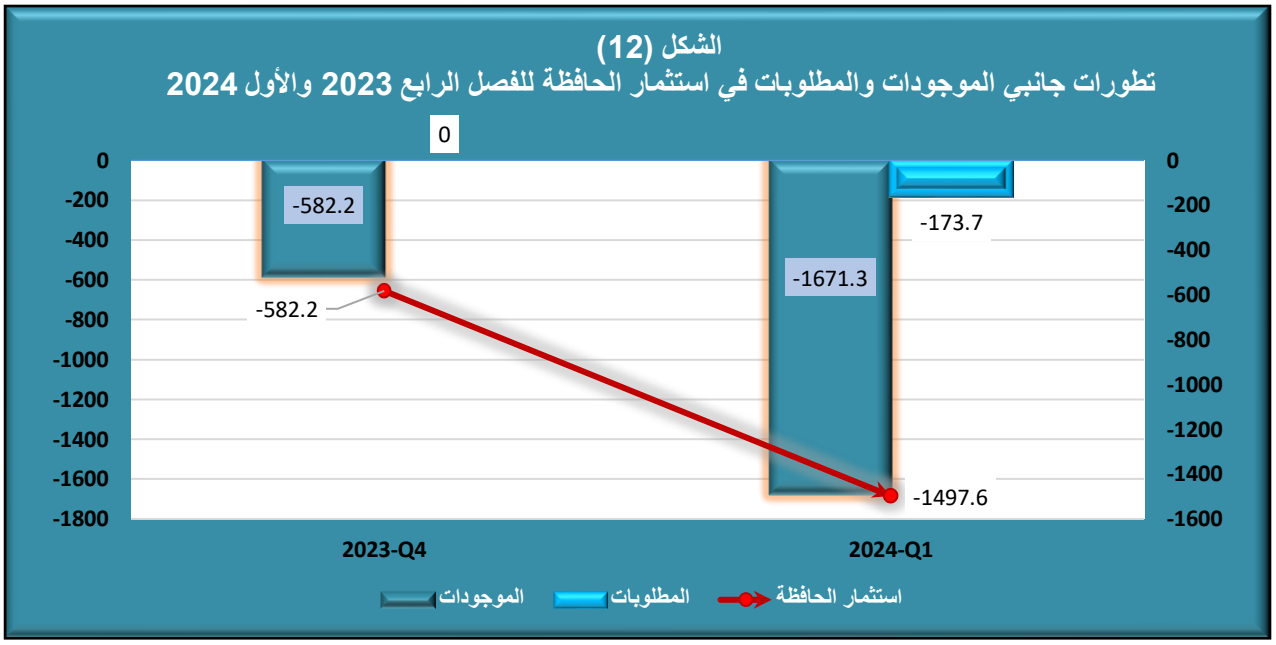

3-3 الاستثمارات الأخرى: سجلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الأول من عام 2024 تحسنًا بلغت نسبته (273.6%) لتبلغ (7253.6) مليون دولار مقابل (4178.1-) مليون دولار للفصل السابق، وذلك نسبةً للتطورات الحاصلة في مكوناته والتي تقسم إلى شقين (رسمي وخاص)، وكما يأتي:

1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي: سجل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الأول من عام 2024 نموًا بلغت نسبته (212.7%) ليبلغ (8198.5) مليون دولار مقابل (7273.0-) مليون دولار للفصل السابق ، ويُعزى هذا النمو إلى:

- جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي الذي سجل للفصل الأول من عام 2024 أنخفاضًا بلغت نسبته (198%) عن الفصل السابق ليبلغ (1577.7-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (529.7-) مليون دولار للفصل الرابع 2023، اذ سجلت الالتزامات على الحكومة إرتفاعًا بلغت نسبته (3%) بسبب إرتفاع مستحقات الشركات النفطية وارتفعت تسديدات العراق من الدين الخارجي بنسبة (178%)، فيما إنخفضت المسحوب من القروض الخارجية بنسبة (93%) عن الفصل الرابع2023.

2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجل صافي الاستثمار للقطاع الخاص للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا نسبته (112%) ليبلغ (366.4-) مليون دولار مقابل تدفق موجب قيمته (2942.8) مليون دولار للفصل السابق، بعد ان سجل جانب الموجودات تراجعًا نسبته (83.8%) ليبلغ (445.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (2745.9) مليون دولار للفصل السابق في مقابل تسجيل جانب المطلوبات نموًا بلغت نسبته (512.1%) ليبلغ (811.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (196.9-) مليون دولار للفصل الرابع 2023.

3-3-3 سـجل صـافي ودائع القطاع الخاص في الخارج للفصـل الأول من عام 2024 تراجعًا ملحوظًا بلغت نسـبته (480.3%) عن الفصـــل الســـابق لتبلغ (578.5-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (152.1) مليون دولار للفصل السابق.

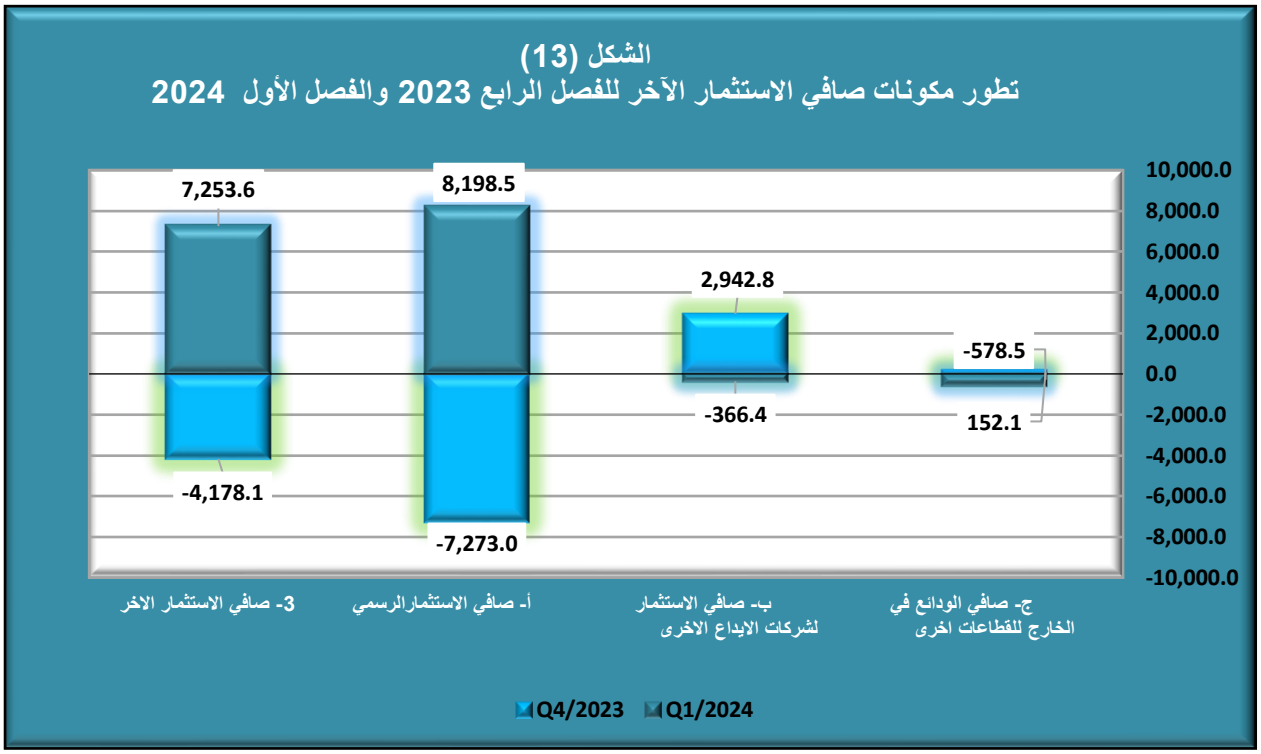

3-4 الأصول الأحتياطية:

سـجل جانب الأصـول الاحتياطية في الفصـل الأول من عام 2024 إنخفاضًـا كبيرًا بلغت نسـبته (184.2%)، مسـجلةً صـافي إنخفاض قيمته (8845-) مليون دولار مقابل تدفق موجب قيمته (10503) مليون دولار للفصـل السابق ويعزى هذا الانخفاض إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

1-3-4 حقوق السحب الخاصة: سجلت تدفقات حقوق السحب الخاصة للفصل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (0.6%) عن الفصـل السـابق لتبلغ قيمتها (32.4-) مليون دولار بعد ان بلغت (32.2-) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى فروقات التقييم الدولي لقيمة تلك الحقوق بين الفصـــل الأول2024 وقيمتها في نهاية عام 2023.

2-3-4 الذهب النقدي: لم يشـهد رصـيد الذهب النقدي في جانب الأصـول الاحتياطية للفصـل الأول من عام 2024 أي تغيير يذكر.

3-3-4 وضـع الاحتياطي لدى الصـندوق: لم يشـهد وضـع احتياطي العراق لدى صـندوق النقد الدولي أي تغييرات تذكر.

4-3-4 الموجودات الأجنبية: سـجل هذا النوع من الأصـول الاحتياطية للفصـل الأول من عام 2024 تراجعًا بلغت نسـبته (183.6%) مسـجلة تدفقات سـالبة بلغت قيمتها (8812.6-) مليون دولار مقابل زيادة موجبة قيمتها

(10535.2) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الموجودات الأجنبية وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** والتي سجلت في الفصل الأول2024 إنخفاضًا بلغت نسبته (150.2%) عن الفصل السابق مسجلة مساهمة نسبية بلغت نسبتها (59.3%) من الانخفاض الحاصل في جانب الموجودات الأجنبية، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية بنسبة (132.2%) لتبلغ (-3711) مليون دولار للفصل الأول2024 مقابل (11522.2) مليون دولار للفصل السابق، حيث سجلت الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية مساهمة مطلقة بلغت (-145.8%) من الانخفاض الحاصل في العملة والودائع لدى السلطات النقدية، فيما سجلت فقرتي الاستثمار الليلي لدى البنوك الخارجية والعملة في خزائن البنك المركزي مساهمة مطلقة موجبة نسبتها (6.6%) و (7%)، وكما في الشكل (14).
- **الأوراق المالية:** سجلت الأوراق المالية للفصل الأول من عام 2024 إنخفاضًا بنسبة (4024.7%) مسجلة تدفقًا سالبًا قيمته (-3567.6) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (90.9) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في المشتقات المالية الخاصة بأدوات السوق النقدية والتي تشمل في جزء منها الاستثمارات الخاصة ببنك التسويات الدولية والاستثمار بودائع وأذونات صندوق النقد الدولي، وسندات اليوروكلير وغيرها من المشتقات المالية القابلة للتداول الدولي ، وقد ساهمت الأوراق المالية بنسبة (40.5%) من الإنخفاض الحاصل في تدفقات الموجودات الأجنبية.

الشكل (14)
مكونات الاصول الاحتياطية للحساب المالي

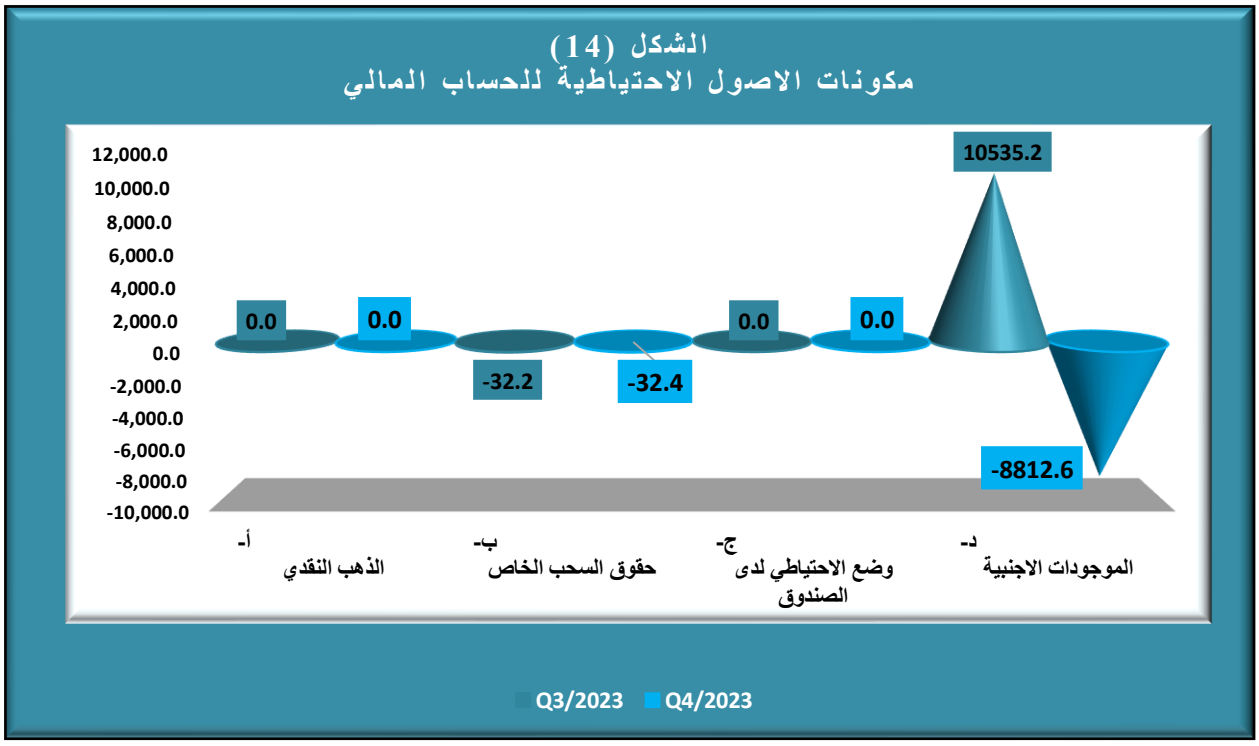

4- صافي فقرة السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، الا انه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال بـــ(صافي السهو والخطأ)،

وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

صافي فقرة السهو والخطأ = الحساب المالي - (الحساب الجاري + الحساب الرأسمالي)

- تشير القيمة الموجبة لصافي فقرة السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- و أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- وأو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
- و أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الأول من عام 2024، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (1195.4-) مليون دولار مقابل قيمتها الموجبة (4224.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى الفقرتين (أ، د) أعلاه والتي تعني إنخفاض جانب القيود الدائنة في الحسابين الجاري والمالي التي سجلت تراجعًا نسبته (15%) و(176.1%) على التوالي ، والتي تشمل بالدرجة الأساس انخفاض جانب الصادرات السلعية والخدمية بنسبة (14.4%) فضلًا عن انخفاض جانب الأصول الاحتياطية في الحساب المالي بسبب العملة والودائع لدى السلطات النقدية والبنوك الخارجية بنسبة (150.2%) والانخفاض الحاصل بالاستثمار في أدوات السوق النقدية وبنسبة ملحوظة بلغت (4024.8%)، على الرغم من الإنخفاض الحاصل في الجانب المدين من تلك الحسابات حيث سجل الجانب الدائن للحساب الجاري انخفاضًا بقيمة (4767.7) مليون دولار في مقابل تسجيل جانبه المدين انخفاضًا قيمته (906) مليون دولار، كما سجل الجانب الدائن للحساب المالي انخفاضًا قيمته (8967.9) مليون دولار في مقابل ارتفاع جانبه المدين ارتفاعًا قيمته (305) مليون دولار، وكما في الجدول (3)، وقد جعلت هذه التقلبات في الحسابات بين الفصلين الأول2024 والرابع من عام 2023 فقرة السهو والخطأ هي المسؤول عن تغيرات الأرقام من موجبة الى سالبة، إلا إنها تبقى ضمن الحدود المقبولة عند تحليل بيانات ميزان المدفوعات، وهي بذلك تُعدُّ مؤشراً على دقة البيانات من عدمها.

جدول (3)
الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات

	Q42023			Q12024			التغيرات النسبية والحقيقية			
	دائن	مدين	صافي	دائن	مدين	صافي	التغير في الجانب الدائن (%)	التغير في الجانب المدين (%)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	تغير قيمة المدين (مليون دولار)
الحساب الجاري	31719.4	28324.9	3394.5	26951.7	27418.9	-467.2	-15.0	-3.2	-4767.7	-906
الحساب الرأسمالي	0	19.7	-19.7	0.6	11.5	-10.9		-41.6	0.6	-8.2
الحساب المالي	5093.6	-2505.8	7599.4	-3874.3	-2200.8	-1673.5	-176.1	-12.2	-8967.9	305
صافي السهو والخطأ			4224.6			-1195.4				

الشكل (15) شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات

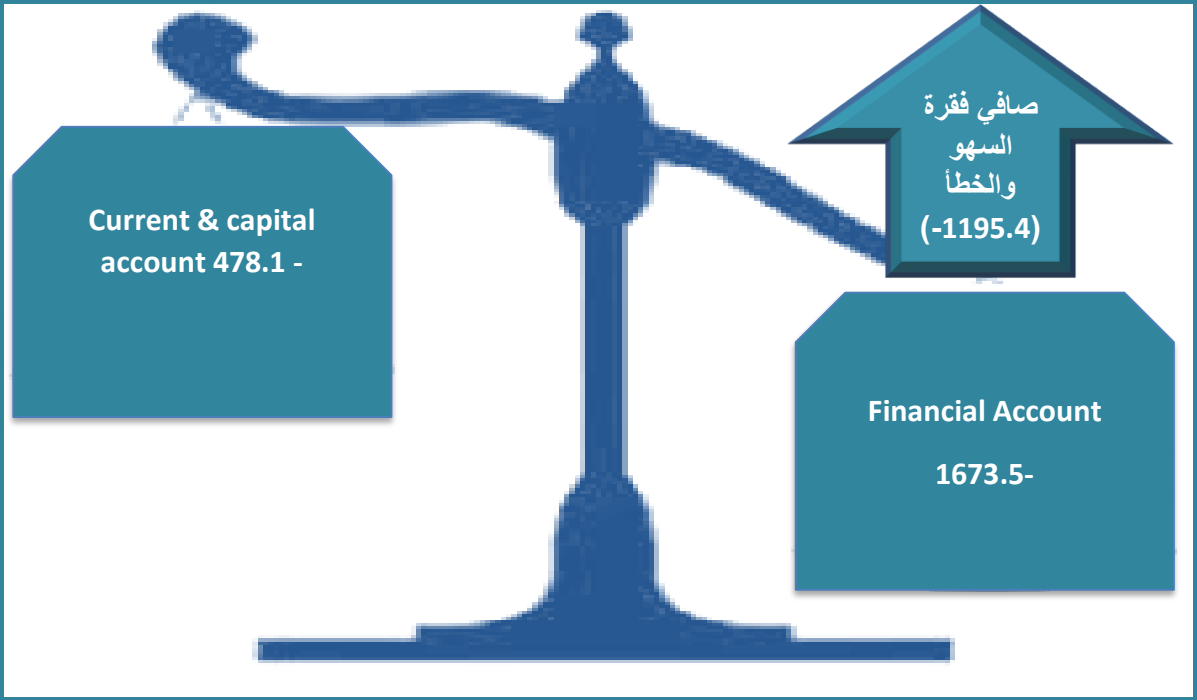

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية